الاقتصاد والأعمال

برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 74.55 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 33 سنتا في تداولات اول امس الجمعة ليبلغ 55ر74 دولار أمريكي مقابل 22ر74 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط اول أمس بدعم من توقعات بأن العقوبات على إيران ستضع ضغوطا على الإمدادات العالمية.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 73 سنتا ليصل عند التسوية الى مستوى 62ر77 دولار كما ارتفع سعر برميل نفط خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 26 سنتا ليصل الى مستوى 59ر67 دولار.

فائض «طفيف» لسنتين وعجز «طفيف» لثلاث سنوات

«الإيكونومست» تقدر تحقيق الموازنة لفائض بحدود 1.2 بالمئة في 2018

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن أداء الاقتصاد الكويتي لقد ذكر آخر تقرير لوحدة المعلومات لمجلة "الإيكونومست" لشهر أكتوبر الجاري، يذكر بأن الكويت حققت نمو حقيقي سالب ومرتفع بحدود 3.5%– في عام 2017، ولكنها سوف تحقق نمو حقيقي موجب –بين ضعيف ومعتدل– للسنوات الخمس 2018–2022. معدلات النمو المتوقعة تتراوح ما بين أدناها لعام 2018 وبحدود 1.5%، وأعلاها لعام 2019 وبحدود 3.6%، ونعتقد أن النموذج الرياضي المعتمد للتقرير يعتمد بدرجة كبيرة على إفتراض سعر مرتفع للنفط، ذلك يجعله قابل للتغيير الجوهري وفقاً لحركة أسعار النفط الفعلي، لذلك تختلف تقديرات "الإيكونومست" عن تقديرات مؤسسات أخرى مثل "صندوق النقد الدولي".

مؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى تبدو مستقرة أيضاً، فالتضخم المتوقع يبلغ أدنى مستوياته للعام الجاري 2018 وبحدود 0.9%، وفي أقصاه في عام 2021 وبحدود 3.8%، أي يظل للسنوات الخمس ضمن النطاق المقبول. وبينما حقق عجز الموازنة مستوى مرتفع في عام 2017 وبحدود 8.6%– من حجم الناتج المحلي الإجمالي، تتوقع له "الإيكونومست" أن يراوح ما بين فائض طفيف لسنتين وعجز طفيف لثلاث سنوات. حيث تقدر أن تحقق الموازنة في عام 2018 فائض بحدود 1.2% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ينخفض إلى 0.1% فقط لعام 2019، ثم عجز بحدود 1.8%– و0.8%– و0.6%– للسنوات الثلاث التالية 2020 و2021 و2022 على التوالي. وتتوقع للحساب الجاري –صافي التعاملات العالم الخارجي– أن يبقى في فائض للسنوات الخمس القادمة، ليس بمستويات الفوائض التاريخية، ولكنه يراوح في أعلاه عند 14.4% من حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، وأدناه 10.4% في عام 2020. وتقدر معدل البطالة ثابت للسنوات الخمس وبحدود 3%، والمقصود هنا معدل البطالة السافرة، بينما بات الكل يعرف بأن إستمرار معدلات البطالة المقنعة والعالية جداً في القطاع العام، أمر غير مستدام.

ووفقاً لـ "إيكونومست"، قد لا تصدق تلك التوقعات إن تعرضت الكويت لواحد أو أكثر من 5 مخاطر، الخطر الأول، هو إستمرار البيروقراطية العقيمة التي تمنع تحقيق أي سياسة جادة، وتعتقد أن إحتمال تحققه مرتفع، وأثره السلبي كبير جداً. الثاني، هو إنفراط إتفاق تحديد إنتاج النفط من قبل "أوبك" وربما هبوط مستوى الأسعار إلى 30/40 دولار أمريكي للبرميل، وإحتماله معتدل، ومخاطره عالية جداً. الثالث إنفلات السياسة المالية مرة أخرى بتشجيع من الارتفاع الحالي لأسعار النفط، وإحتمالاته مرتفعة، وآثاره على توقعات الأداء معتدلة. الرابع إنقطاع التيار الكهربائي في الصيف بما يعرقل الأعمال، وإحتمالاته مرتفعة، وتأثيره السلبي على التوقعات معتدل. وأخيراً، إستمرار ارتفاع تكاليف توظيف العمالة الوافدة، وهو في تقديرنا أمر حتمي مع التوسع الإسكاني الأفقي، وتقدر "الإيكونومست" بأن إحتمالاته مرتفعة وآثاره السلبية معتدلة.

وذلك ما حاولنا دائماً التنبيه له، وهو أن المخاطر دائماً عالية، وإنها ترتفع وبشدة، وفي الحالتين، مع زيادة، أو انخفاض أسعار النفط، ومعها يظل دائماً إستقرار البلد السياسي والإجتماعي والاقتصادي على المحك. المبدأ الغائب دائماً عن ذهن الإدارة العامة، هو تبني سياسات اقتصادية تضمن إستدامة المالية العامة وإستدامة خلق الوظائف، وزمن تحقيق تلك الأهداف بتكاليف محتملة، هو زمن غياب ضغوط انخفاض أسعار النفط، وبسبب الارتفاع الحالي في أسعاره، تشير مؤشرات بداية إنفلات السياسة المالية إلى أن الكويت ستفقد فرصة الإصلاح الرابعة، وربما الأخيرة.

سوق النفط والإصلاح

بلغ سعر برميل النفط الكويتي لمعظم شهر أكتوبر الجاري –حتى 24 أكتوبر– نحو 80 دولار أمريكي للبرميل، وبلغ معدله لكل ما مضى من السنة المالية الحالية –أبريل 2017/ مارس –2018 نحو 73 دولار أمريكي مقابل 54.5 دولار أمريكي لكامل السنة المالية السابقة لها. معظم أسباب الارتفاع الحالي لأسعار النفط هي ضغوط على جانب المعروض من النفط، انخفاض الإنتاج أو إضطراب إستقراره في كل من ليبيا وفنزويلا سبب، وانخفاض الإنتاج الكندي سبب، وأهمهما على الإطلاق، عقوبات أمريكا على إيران التي أدت إلى انخفاض صادراتها بما يراوح ما بين 700 ألف برميل ومليون برميل يومياً. وتعويض الفاقد ليس عملية سهلة حتى مع وجود فائض في الطاقة الإنتاجية، فلدى السعودية على سبيل المثال فائض بنحو 1.3 مليون برميل وفقاً لولي العهد السعودي في مقابلة مع وكالة "بلومبرغ" من دون إحتساب إنتاج المنطقة المقسومة مع الكويت المقدر بنحو 500 ألف برميل يومياً. ولكن، زيادة الإنتاج لا تحدث سوى تدريجياً، وبعد إحتساب أثرها على توازن السوق، وبالإتفاق مع منتجين آخرين حتى لا تتسبب في حرب إنتاج حاولت دول ضمن "أوبك" وخارجها إجتنابها بعد ألم كبير تحقق بسببها ما بين عامي 2015 و2016، وبتكاليف محسوبة، مالية ومن حيث الأثر على المكامن.

الغرض من هذه المقدمة، هو أن الارتفاع الحالي في أسعار النفط نعمة، فهو ليس فقط أوقف إستنزاف إحتياطيات دول النفط المالية، وإنما ساهم بدرجة كبيرة في صيانة الإستقرار السياسي لبعضها. فالكويت وقطر على سبيل المثال، قد يحققا أول فائض في موازنتيهما للسنة المالية الحالية بعد عجوزات كبيرة لثلاث سنوات متصلة، فالسعودية خفضت العجز المقدر في موازنتها القادمة بنحو 34% رغم الارتفاع الكبير في نفقاتها. وعدل "صندوق النقد الدولي" توقعاته بزيادة معدلات النمو الاقتصادي في تقرير أكتوبر لخمس من دول مجلس التعاون الست، وتحسنت أوضاع حساباتها الجارية إما بزيادة فوائضها أو بانخفاض عجوزاتها.

لكن من المؤكد أن الظروف التي تسببت في الارتفاع الكبير في أسعار النفط غير مستدامة، كما أن التحديات التقنية والبيئية التي تواجه إستخدامات النفط في قطاع المواصلات البرية أصبحت واقع يتزايد، وإسترجاع أوضاع السنوات الثلاث السابقة الأليمة واقع كبير الإحتمال. لذلك، يفترض أن يتم التعامل مع الإرتفاع الحالي لأسعار النفط على أنه نعمة مؤقتة، فنمو الاقتصاد العالمي يتباطأ، والتوقعات بحدوث أزمة مماثلة لأزمة 2008، أي فقاعة أصول كبرى، باتت تتردد ضمن توقعات مختصين كبار، ومتطلبات سوق العمل المواطنة باتت ضخمة جداً. لذلك، لابد من إستثمار زمن تلك النعمة المؤقتة في تبني سياسات إصلاح غير مسبوقة مادامت الأوضاع المالية تسمح بذلك بأقل التكاليف، فالوطن باقي والإدارات مؤقتة، ولابد وأن تعمل تلك الإدارات على ضمان ديمومة الوطن، وللأسف، الواقع يشير إلى أن كل المؤشرات لا تبدو مريحة، فقد عدنا إلى إستنساخ الخطايا المالية القديمة.

مجلس التعاون الخليجي

في تقرير شهر أكتوبر 2018، قام "صندوق النقد الدولي" برفع توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لخمس من دول مجلس التعاون الخليجي الست، وخفض توقعاته لسلطنة عُمان. أعلى معدلات النمو المتوقعة كانت للبحرين، وكان المتوقع لاقتصادها أن ينمو بنحو 3.0% في عام 2018 كما في تقرير شهر أبريل 2018، بينما عدلت أرقام تقرير شهر أكتوبر 2018 إلى 3.2%، ولكنه خفضها لعام 2019 إلى نحو 2.6%. ثاني أعلى معدلات النمو المتوقعة للإمارات العربية المتحدة، التي رفع الصندوق تقديراته لنموها من نحو 2.0% في تقدير أبريل 2018، إلى نحو 2.9% في أكتوبر 2018، ترتفع إلى 3.7% في عام 2019، وجاءت قطر ثالثة بزيادة تقديراته لنموها من 2.6% في ابريل 2018 إلى 2.7% في أكتوبر 2018، وترتفع تلك التقديرات إلى 2.8% في عام 2019. وتأتي الكويت رابعة بزيادة في تقديرات النمو من 1.3% في أبريل 2018 إلى 2.3% في أكتوبر، ثم إلى 4.1% في عام 2019، وفي الترتيب الخامس تأتي السعودية أكبر اقتصادات الإقليم ليرفع "صندوق النقد الدولي" تقديراته لها من 1.7% في ابريل 2018، إلى 2.2% في أكتوبر، ثم إلى 2.4% في عام 2019. عُمان وحدها التي خفضت تقديرات نموها من 2.1% في أبريل 2018 إلى 1.9% في أكتوبر 2018، وذلك يعني أن الزيادة في أسعار النفط لم تدعم نموها.

يبرر "صندوق النقد الدولي" تعديل معظم توقعاته بالزيادة ما بين توقعات أبريل الفائت وتقرير أكتوبر الجاري، إلى ضغوط إستثنائية على جانب المعروض من النفط ما أدى إلى ارتفاع أسعاره إلى مستويات غير متوقعة. فقد تزامن هبوط كبير في إنتاجه في كل من فنزويلا وليبيا وكندا، وبدأت عقوبات محاصرة صادرات إيران منه وهي عقوبات من المرجح أن تزداد عنفاً بحلول نوفمبر القادم.

ورغم ارتفاع توقعات معدلات النمو لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها تظل ضعيفة مقارنة بمعدلاتها التاريخية، وتظل دون المستوى القادر على خلق ما يكفي من فرص عمل، والبطالة هي التحدي الحقيقي القادم لها جميعا. وحتى معدلات النمو الضعيفة، ليست مضمونة، فعام 2018 حافل بالخلافات السياسية والتجارية، والأخيرة أثرت سلباً على تقديرات "صندوق النقد الدولي" الخاصة بنمو الاقتصاد العالمي. كما أن للإقليم مفاجآته أيضاً، فأحداث العنف الجيوسياسية، مؤثرة، إيجاباً بإنفراجها، وسلباً بزيادة تكاليفها، وتكاليفها تحسم من حصيلة الموارد المالية التي يفترض أن توجه لدعم معدلات النمو. الخلاصة هي، أن الشحة المؤقتة في جانب المعروض قد تدعم مؤقتاً معدلات النمو، ولكن الأهم، أنها تتيح فسحة لجهود إصلاح تضمن الإستدامة، وسيكون من الخطأ التعامل معها على أنها منحة تعطل أو تؤجل جهود الإصلاح.

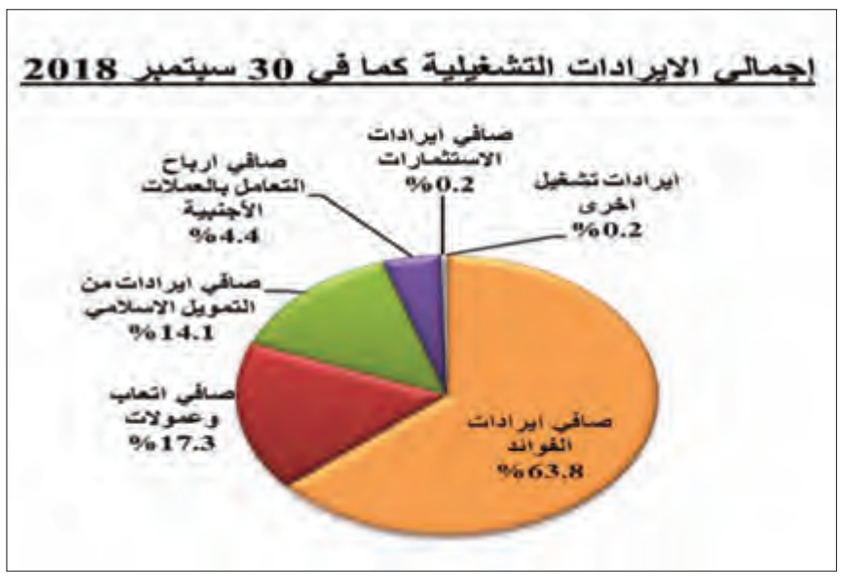

البيان	2018/09/30 (ألف دينار كويتي)	2017/09/30 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %
مجموع الموجودات	27,125,716	25,668,933	1,456,783	5.7
مجموع المطلوبات	23,486,312	22,187,688	1,298,624	5.9
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	3,109,858	2,953,247	152,611	5.2
مجموع الإيرادات التشغيلية	661,798	609,894	51,904	8.5
مجموع المصروفات التشغيلية	202,084	191,014	11,070	5.8
المخصصات	145,422	146,348	926-	0.6-
الضرائب	24,680	20,007	4,673	23.4
صافي الربح	289,612	252,525	37,087	14.7
المؤشرات				
*العائد على معدل الموجودات	1.5%	1.4%		
*العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	11.8%	10.9%		
*الهامش على راس المال	5.7%	5.8%		
ربحية السهم الاساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)	43	38	5	13.2
اقفال سعر السهم (فلس)	833	761	72	9.5
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	14.5	15.0		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.4	1.3		

- انفلات السياسة المالية مرة أخرى بتشجيع من الارتفاع الحالي للنفط
- التضخم المتوقع للعام الحالي يبلغ أدنى مستوياته بحدود 0.9 بالمئة
- 1.5 بالمئة معدلات النمو المتوقعة في 2018 و 3.6 بالمئة خلال 2019
- مخاطر عالية تهدد استقرار البلد السياسي والاجتماعي والاقتصادي

البيان	الأسبوع الثاني والاربعون 2018/10/25	الأسبوع الحادي والاربعون 2018/10/18	التغير %
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 33 شركة)	420.9	417.8	0.7%
مؤشر السوق العام	5,039.6	5,004.0	0.7%
قيمة الأسهم المتداولة (دك)	56,785,249	90,753,799	
المعدل اليومي (دك)	11,357,050	18,150,760	37.4%-
كمية الأسهم المتداولة (سهم)	245,294,081	349,733,439	
المعدل اليومي (سهم)	49,058,816	69,946,688	29.9%-
عدد الصفقات	13,906	18,879	
معدل اليومي لعدد الصفقات	2,782	3,776	26.3%-

	اسم الشركة	يوم الخميس 2018/10/25	يوم الخميس 2018/10/18	الفرق %	الفرق 2017
1	بنك الكويت الوطني	510.0	508.1	0.4	18.7
2	بنك الخليج	211.3	200.7	5.3	9.3
3	البنك التجاري الكويتي	521.2	526.3	(1.0)	38.9
4	البنك الأهلي الكويتي	189.2	186.6	1.4	(0.4)
5	بنك الكويت الدولي	248.0	239.7	3.5	4.4
6	البنك الأهلي المتحد	288.6	291.5	(1.0)	(13.0)
7	بنك برقان	281.6	281.6	0.0	(6.1)
8	بيت التمويل الكويتي	1,585.8	1,565.0	1.3	13.2
	قطاع البنوك	490.9	487.5	0.7	14.1
9	شركة التسهيلات التجارية	129.2	129.9	(0.5)	5.3
10	شركة الاستشارات المالية الدولية	179.1	180.7	(0.9)	(23.5)
11	شركة الاستثمارات الوطنية	101.3	96.3	5.2	(17.8)
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	484.3	482.0	0.5	(35.1)
13	شركة الساحل للتنمية و الاستثمار	39.6	41.0	(3.4)	(10.8)
	قطاع الاستثمار	182.6	181.9	0.4	(24.2)
14	شركة الكويت للتأمين	72.8	68.4	6.4	20.1
15	مجموعة الخليج للتأمين	353.6	356.4	(0.8)	(24.7)
16	الشركة الأهلية للتأمين	160.3	160.3	0.0	(8.2)
17	شركة وربة للتأمين	57.4	56.5	1.6	8.7
	قطاع التأمين	141.1	139.3	1.3	(10.8)
18	شركة عقارات الكويت	74.5	74.4	0.1	(19.1)
19	شركة العقارات المتحدة	124.4	126.2	(1.4)	(23.8)
20	الشركة الوطنية العقارية	229.5	230.8	(0.6)	(18.6)
21	الشركة الصالحية العقارية	1,324.4	1,328.4	(0.3)	(7.3)
	القطاع العقاري	168.5	169.3	(0.5)	(15.0)
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	143.0	139.4	2.6	6.7
23	شركة أسمنت الكويت	565.3	550.2	2.7	(20.2)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	145.1	145.5	(0.3)	(13.4)
	القطاع الصناعي	178.3	174.8	2.0	(10.0)
25	شركة السينما الكويتية الوطنية	623.3	623.3	0.0	(23.6)
26	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	3,628.4	3,619.5	0.2	16.6
27	شركة الاتصالات المتنقلة	650.4	634.8	2.5	5.6
28	شركة سنوجي القابضة (ش.م.ك.ع)	27.7	26.7	3.7	145.1
	قطاع الخدمات	1,081.9	1,071.4	1.0	9.2
29	شركة نقل و تجارة المواشي	165.8	166.7	(0.5)	(13.1)
30	شركة دانة السمدة الغذائية	40.4	41.4	(2.4)	(42.4)
	قطاع الأغذية	458.5	458.8	(0.1)	8.8
31	شركة الشارقة للأسمنت والتنمية الصناعية (ش.م.ع)	300.4	300.4	0.0	(19.9)
32	شركة أسمنت الخليج (ش.م.ع)	290.3	306.4	(5.3)	(10.0)
33	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	477.5	434.8	9.8	(18.9)
	الشركات غير الكويتية	209.2	209.9	(0.3)	(9.1)
	المؤشر العام	420.9	417.8	0.7	8.8

البنك الوطني

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للشهور التسع الأولى من عام 2018، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 289.6 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 37.1 مليون دينار كويتيأي ما نسبته 14.7%، مقارنة بنحو 252.5 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2017. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع صافي الإيرادات التشغيلية بالمطلق بقيمة أكبر من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 40.8 مليون دينار كويتي أو بنحو 9.7%، ليبلغ نحو 459.7 مليون دينار كويتي مقارنة مع 418.9 مليون دينار كويتي. وحقق البنكصافيربحخاصبالمساهمي نبلغنحو 272.4 مليون دينار كويتي مقارنةمع نحو 238.4 مليوندينار كويتي للفترةنفسهامنالعامالسابق،أي بارتفاعبلغ نحو34 مليوندينار كويتي أو ما نسبته 14.3% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017.

وارتفع صافي إيرادات التشغيل بنحو 51.9 مليون دينار كويتي أي نحو 8.5%، حين بلغ نحو 661.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 609.9 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد (في شقيه التقليدي والإسلامي) إلى نحو 515 مليون دينار كويتي (نحو 77.8% من إجمالي الإيرادات)، مقارنة مع نحو 466.3 مليون دينار كويتي (نحو 76.4% من إجماليالإيرادات) أي بارتفاع بلغ نحو 48.8 مليون دينار كويتي. وارتفعت إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) بنحو 111.4 مليون دينار كويتي وارتفعت معها مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المرابحة) بنحو 74.3 مليون دينار كويتي، وعليه ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنحو 37.1 مليون دينار كويتي. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 93.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 81.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، وارتفع أيضاً بند صافي أتعاب وعمولات بنحو 12.1 مليون دينار كويتي، ليصل إلى 114.4 مليون دينار كويتي مقارنة مع 102.3 مليون دينار كويتي. في حين انخفض بند صافي إيرادات الاستثمارات بنحو 14.30 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 1.45 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 15.75 مليون دينار كويتي، نتيجة وقف استخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن شركة زميلة، وعليه تم إعادة تصنيف ذلك الإستثمار إلى "إستثمار مدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى" وبالتالي تم إدراج صافي الخسائر الناتجة من إعادة التصنيف ضمن صافي إيرادات الإستثمارات.

وارتفعت المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة أقل من ارتفاع صافي الإيرادات التشغيلية، وبنحو 11.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 5.8%، وصولاً إلى نحو 202.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 191 مليون دينار كويتي في 30 سبتمبر 2017. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع البنود الرئيسية للمصروفات، منها بند مصروفات موظفين بنحو 6.9 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 6.2%، وارتفع أيضاً بند مصروفات إدارية أخرى بنحو 4.7 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 7.3%. ووفقاً لتقديرات الشال، بافتراض استثناء تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات التشغيلية، كانت الزيادة في المصروفات التشغيلية من نحو 153 مليون دينار كويتي إلى نحو 160.6 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 4.9%. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 145.4 مليون دينار كويتي، منخفضاً بنحو 926 ألف دينار كويتي مقارنة مع نحو 146.3 مليون دينار كويتي.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ نحو 1.091 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 4.2%، ليصل إلى نحو 27.126 مليار دينار كويتي مقارنة مع 26.035 مليار دينار كويتي بنهاية 2017، وارتفع بنحو 1.457 مليار دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت 5.7%، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية 30 سبتمبر 2017، وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان تصبح نسبة النمو نحو 4.7%. وحققت محفظة قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء، والتي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعاً بلغت نسبته 6.2% وقيمته 904.4 مليون دينار كويتي ليصل بإجمالي المحفظة إلى نحو 15.407 مليار دينار كويتي (56.8% من إجمالي الموجودات) مقابل 14.503 مليار دينار كويتي (55.7% من إجمالي الموجودات) في نهاية ديسمبر 2017. وارتفعت بنحو 942.6 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت نحو 6.5%، عند المقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017 عندما بلغت المحفظة آنذاك نحو 14.464 مليار دينار كويتي. وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان في شق التمويل الإسلامي، قد تبلغ نسبة النمو نحو 5.1%.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 1.013 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 4.5%، لتصل إلى نحو 23.486 مليار دينار كويتي مقارنة بنهاية 2017، وحققت ارتفاعاً بنحو 1.299 مليار دينار كويتي أي نسبة نمو بلغت 5.9% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في الفترة نفسها من العام الفائت. وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان تبلغ نسبة النمو نحو 4.8%. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 86.6%، مقارنة مع نحو 86.4% في الفترة نفسها من العام الفائت. وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن جميع مؤشرات الربحية للبنكقد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017. إذارتفع مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA)إلى نحو 1.5%مقابل 1.4%، وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) ليصل إلى نحو11.8%، بعد أن كان عند 10.9%. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل رأس مال (ROC)، ليصل إلى نحو 63.7%، قياساً بنحو 58.3%. وتحسنت ربحية السهم الواحد (EPS)حين بلغت نحو 43 فلساً، مقارنة بمستوى الربحية المحققةفي نهاية الفترة المماثلة من عام 2017 والبالغة 38 فلساً. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/E) نحو 14.5 مرة (أي تحسن) مقارنة بنحو 15.0 مرة، وذلك بسبب ارتفاع ربحية السهم بنسبة أكبر من ارتفاع سعر السهم السوقي. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.4 مرة، مقارنة بنحو 1.2 مرة.

بورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة ومؤشر عدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعتقيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو420.9 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته3.1نقطة ونسبته0.7% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ارتفع بنحو33.9 نقطةأي ما يعادل 8.8% عن إقفال نهاية عام 2017.